SINAI Journal of Applied Sciences 13 (5) 2024 595-606

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY iThenticate Professional Plagiarism Prevention

SINAI Journal of Applied Sciences

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

ROLE OF ECONOMIC COURTS IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT AN ANALYTICAL STUDY

Ali M. Anany[1*]; A.A. Abdelghaffar[2]; S.A. AbuAlNasr[3] and R.M. Hefny[4]

1. Dept. Admin., Legal and Environ. Econ. Sci., Inst. Environ. Studies, Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Legislation Econ., Fac. Law, Aswan Univ., Egypt.
3. Dept. Econ., Fac. Commerce, Arish Univ., Egypt.
4. Dept. Econ. and Rural Dev., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 27/08/2024
Revised: 12/09/2024
Accepted: 23/09/2024

Keywords:
Economic courts, sustainable development, foreign investment, SWOT analysis.

ABSTRACT

The study aims to analyze the investment environment in Egypt, by diagnosing and evaluating the investment situation, and through international indicators that attract foreign investment, in addition to the importance of economic courts in encouraging investment. Although Egypt enjoys competitive and relative advantages compared to its counterparts in developing countries, it always seeks to expand the legislative structure of investment laws and incentives. Some factors stand in the way of the continued entry of these investments, and therefore these investments have been exposed to waves of decline. Thus, the study investigates the most important economic and legal determinants of attracting foreign direct investment. The study relies on the following approaches: inductive approach and deductive approach. The study reached through the environmental quadrant analysis of a sample of the private public interested in this national issue and of followers with thoughts and opinions on this topic. This law will lead to raising the efficiency of the judiciary in Egypt, thus encouraging the economy, increasing investment, and the state taking over dealing with the Ministry of Technology with the Ministry of Communications and Information Technology in digitizing economic courts considering the state's orientations towards sustainable development. Knowledge of the law according to the nature of their work amounted to about 75%, followed by knowledge from various media outlets, which represented about 15.6%, while knowledge of some people through their sources was estimated at 9.4%.

المقدمة والمشكلة البحثية

يلعب الاستثمار دورًا كبيرًا في علاج العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، مثل مكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية. إن الاستثمار يُعد الركيزة الأساسية للتنمية وزيادة القدرة الإنتاجية، مما ينعكس إيجابيًا على تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات في سياق التحولات السريعة في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا في عصر العولمة. لذلك، يُعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أساس فعّال لرفع مستوى التنمية البشرية. ومن الضروري بلا شك أن نبحث عن سبل جديدة لحل النزاعات التجارية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستثمار بطرق فاعلة وسريعة، التي يطمح إليها المستثمرون، بالإضافة إلى إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية.

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، اتجهت مصر نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال تقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار. تضمنت هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية وقوانين حظر تأميم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى توسيع مجالات الاستثمار وإنشاء محاكم متخصصة لفصل المنازعات بشكل سريع، مما يخلق ثقة لدى المستثمرين ويعزز حقوقهم وسلامة أموالهم. يأتي هذا في إطار انتشار التجارة الدولية وتطور أساليبها، مما يتطلب تحديد حقوق والتزامات المستثمرين داخل الدولة وتنظيمها بشكل قانوني، بالإضافة إلى وجود محاكم اقتصادية لحل المشكلات والمنازعات.

*** Corresponding author: E-mail address:** elananya97@gmail.com
https://doi.org/10.21608/sinjas.2025.313334.1286
2024 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

المحاكم الاقتصادية تعمل على فصل المنازعات الاستثمارية والتجارية بهدف دعم عملية التحرير التجاري والاستثماري، وجذب المزيد من رؤوس الأموال، وإزالة المعوقات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي وتسريع حسم الدعاوى الاقتصادية أمام القضاء.

مشكلة الدراسة

تتمتع مصر بمزايا تنافسية ونسبية مقارنة بمثيلتها من الدول النامية، إلا أنها تتعمد دائماً للتطوير في البنية التشريعية لقوانين وحوافز الاستثمار، وبالرغم من إتباع سياسات وبرامج إصلاح اقتصادي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية، أدخلت الدولة المصرية تحسينات كبيرة على الأحكام الأساسية لتشريع الاستثمار، وقدمت حوافز فعلية لجذبه، وتهيئة المناخ الجاذب له. عززت دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتبسيط نظام تخصيص أراضي الدولة، والتسعير، وتقسيم المناطق لتوضيح البنية التحتية المؤسسية التي تحكم تخصيص الأراضي خارج المناطق الاقتصادية الخاصة، كما أعاد التأكيد على الحماية القانونية الأساسية الممنوحة للمستثمرين، وأحدث تغييراً كبيراً في معاملة المستثمرين الأجانب من خلال تخفيف الخيارات المتاحة للوصول إلى آليات تسوية المنازعات، إلا أن هناك عوامل تقف حائلاً دون استمرار دخول تلك الاستثمارات، ولذا تعرضت تلك الاستثمارات لموجات من الانخفاض.

بذلك تحاول الدراسة البحث في أهم المحددات الاقتصادية والقانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبيان العقبات التي تواجه الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وكيفية مواجهتها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار وتحليل بيئة الاستثمار في مصر، من خلال تشخيص وتقيم الوضع الاستثماري، ومن خلال المؤشرات الدولية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة الوضع الراهن لإنشاء وتشكيل اختصاصات المحاكم الاقتصادية، ودورها في تشجيع الاستثمار، وفض المنازعات التجارية، وأثر إنشائها على اللجوء إلى التحكيم في منازعات الاستثمار.
- دراسة تطور التشريعات المتعلقة بالاستثمار في مصر وتأثيرها على جذب الاستثمارات.
- دراسة الوضع الراهن لدور الاستثمارات في التنمية الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- تقييم مدى ملائمة البيئة الاستثمارية من مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانعكاسات ذلك على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

تعتمد الدراسة على المناهج التالية: المنهج الاستقرائي: من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها عن أثر التشريعات القانونية والمحاكم الاقتصادية على الاستثمارات وجذبها، من خلال ربط تلك البيانات وفقًا للقوانين المعمول بها. المنهج الاستنباطي: مراجعة ما ورد في الأدبيات المتعلقة بتأثير دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار، وربط المعلومات والوصول إلى نتائج.

النتائج والمناقشة

تأثير جذب الاستثمار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة لرفع مستوى النمو الاقتصادي بشكل مستدام وتوزيع فوائده على جميع شرائح المجتمع، وليست مجرد عملية توسع اقتصادي، إذ لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفجوات في الدخل بين الأفراد أو بين البلدان الشمالية والجنوبية، أو حتى داخل البلدان النامية ذاتها. إن التنمية المستدامة تعتبر مفهومًا عمليًا لحل المشاكل المعقدة التي تواجه البشرية، حيث تساعد في تقييم المخاطر وزيادة الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (**حداد، ٢٠٠٦**). ولا بد من أن يكون اعتماد التنمية المستدامة عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات الدول والشركات، خاصة فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمار، بهدف حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لضمان توفير مياه شرب آمنة وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات المستقبلية. ولا بد من تقديم مزيد من المساعدات للبلدان الفقيرة للتخفيف من حدة الفقر، وإعفاؤها من ديونها بشكل دائم، فضلاً عن تحقيق التجارة العادلة من خلال إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية (**Christophe, 2001**).

دور المحاكم الاقتصادية في تنمية الاستثمار

للاستثمار الأجنبي دور جوهري في الاقتصاد على المستويين الدولي والوطني، حيث تستثمر مبالغ كبيرة خارج حدود الدول لاستثمار الموارد المحلية للدول المضيفة، ومن أجل البحث عن أسواق عمل أقل تكلفة من أسواق دولة المستثمر، مما يحقق له ربحية أعلى من الاستثمار في دولته، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع تدفقات رأس المال الرئيسية، إذ يساهم في زيادة معدلات النمو من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين مستويات المعيشة. يبحث

الاستثمار الأجنبي المباشر عادة عن بيئة تحتوي على الموارد الطبيعية والعمالة المناسبة لضمان نجاح العمليات الإنتاجية وتحقيق أقصى ربحية ممكنة، ولذلك فإنه يتجه نحو الدول التي توفر بيئة استثمارية ملائمة. من جانبها، نفذت الدولة العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتسهيل إجراءات إنشاء المشروعات وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية. وقد سُجل ارتفاع ملحوظ في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات المذكورة، مما يدل على جاذبية بيئة الأعمال المصرية.

سُجِل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة زيادة رأس مال الشركات الحالية بقيمة ١,٢ مليار دولار خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٢ م، مقارنة بالهدف المحدد البالغ ٨٧٥ مليون دولار، كما سُجلت صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تأسيس شركات جديدة بقيمة ٩٠,٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها، مقارنة بالهدف المحدد البالغ ٦٦,٢٥ مليون دولار. وصلت طلبات الاستثمار في الفرص المتاحة إلى ٤٢ خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٣، مقارنة بالهدف المحدد البالغ ٤٠ طلبًا. وتم تسجيل نمو ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بنسبة ٤٥١,٣% في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

تسعى الدولة جاهدة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث تعد هذه الاستثمارات محوراً أساسياً للتنمية الاقتصادية. ونظراً لنقص التوفير الذي تعاني منه معظم الاقتصادات النامية والناشئة بمن فيهم مصر، تسعى الحكومة جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لسد هذا النقص ودفع عجلة التنمية. ومن بين الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ إلى جانب قوانين أخرى كقانون الضرائب الموحد وقانون الجمارك وتعديل قانون المحاكم الاقتصادية وغيرها من التشريعات التي تعزز جذب الاستثمارات.

في السنوات الخمس الأخيرة، ركزت مصر بشكل متزايد على قضايا الاستثمار، بهدف تحسين بيئة الاستثمار وتقليل العوائق التي كانت تواجهها خاصة بعد الأحداث التي جرت في عام ٢٠١١ والاضطرابات السياسية التي تبعتها حتى عام ٢٠١٤. تم خلال ذلك الوقت رفع العديد من قضايا التحكيم ضد الدولة المصرية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة نحو إعادة مصر كوجهة استثمارية آمنة. في عام ٢٠١٥، أجرت الحكومة المصرية تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. بهدف جذب استثمارات جديدة إلى مصر من خلال منح مزيد من الحوافز وضمانات أقوى للمستثمرين، بالإضافة إلى تبسيط العقبات والإجراءات الإدارية التي كانت تواجههم.

يتولى المجلس الأعلى للاستثمار معالجة العقبات التي قد تواجه إنشاء الشركات الجديدة. كما توضح وثيقة سياسة ملكية الدولة دور الدولة كرقيب للنشاط الاقتصادي ودعم الآليات السوقية، بالإضافة إلى كيفية تخارج الدولة من الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص توليها. يهدف برنامج الطروحات إلى تنويع قاعدة الملكية وتنشيط الأسواق المالية، والرخصة الذهبية التي تصدرها الدولة لإقامة وتشغيل المشروعات في مدة لا تزيد عن ٢٠ يوم عمل.

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٣ (UNCTAD) يفيد بأن حققت مصر المركز الأول في القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وصلت قيمتها إلى ١١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، ما يمثل ٢٥٪ من إجمالي القيمة في أفريقيا خلال نفس العام، مقارنة بقيمتها في عام ٢٠٢١ التي بلغت ٥,١٢ مليار دولار، مما يدل على نمو بنسبة ١٢٢٪ بشكل ملحوظ.

احلت مصر المرتبة الثانية في القارة الإفريقية من حيث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٢ بقيمة ١٤٨,٩ مليار دولار (تمثل ١٤,١٪) تلقت القارة الأفريقية إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٢٢، وفي إضافة لذلك، جاءت مصر في المركز الثاني في العالم العربي بعد الإمارات العربية المتحدة من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

تواصلاً للتطورات الإيجابية في مصر خلال الفترة الأخيرة، شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا في عام ٢٠٢٢ إلى ١١,٤ مليار دولار مقابل ٥,٢ مليار دولار في ٢٠٢١. تعكس هذه الزيادة دور القرارات السليمة التي أدت إلى طفرة كبيرة، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى في مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي في شمال أفريقيا، بالإضافة إلى تصدرها القائمة العربية في نمو الاستثمارات الأجنبية بزيادة تبلغ ١٢٣٪ عن عام ٢٠٢١ لتبلغ ١١,٤ مليار دولار، وفقًا لتقرير منظمة "الأونكتاد."

لقد احتلت مصر المرتبة ١٤ من بين أفضل الأسواق الناشئة الجذابة والأكثر ثقة في العالم للاستثمارات الأجنبية، متفوقة على تركيا والمغرب وجنوب إفريقيا وروسيا ، ووفقًا لتقرير صادر عن شركة الاستشارات الإدارية العالمية الأمريكية كيرن العالمية التي تقدم المشورة الاستراتيجية للشركات والحكومات والمؤسسات وتعمل منذ ما يقرب من ١٠٠ عام حتى الآن، فإن تقرير الثقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لعام ٢٠٢٣ الصادر عن Kearney أن المستثمرين على مستوى العالم يعطون الأولوية لعوامل مثل شفافية اللوائح الحكومية والقدرات التقنية ومعدلات الضرائب في اتخاذ قرارات الاستثمار، وفقًا لشركة.Kearney

شكل ١. جذب الاستثمارات في مصر

المصدر: البنك الدولى، https://www.albankaldawli.org/

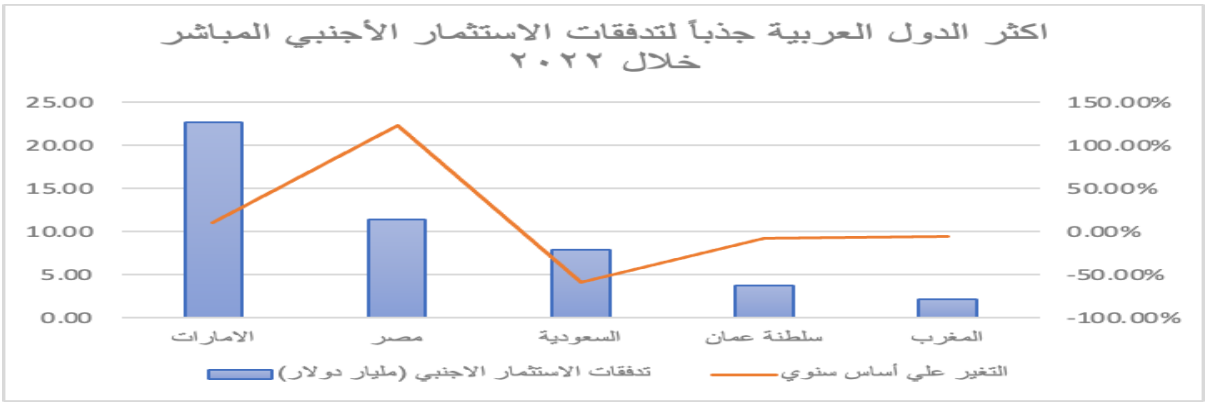

شكل ٢. أكثر الدول العربية جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي ٢٠٢٢

المصدر: البنك الدولى، https://www.albankaldawli.org/

وفيما يلي عرض مختصر لدور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات:

الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية

يظهر تأثير المحاكم الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق المبادئ التي تشجع على تحقيق هذه التنمية، وخاصة المنافسة الشرعية، والعدالة، وشفافية في المعاملات التجارية كضمان لاستمرارية الأعمال التجارية وحماية للدائنين. ونظرًا لأن الأعمال التجارية لها ميزات متعددة وطبيعة خاصة، فإن جمعها يتمثل في امرين: السرعة، والائتمان. تكون السرعة ضمانًا للمستثمرين من تقلبات الأسعار، وتلف البضائع، وضياع الفرص. أما الائتمان فهو حائط الثقة بينهم ومرتكز تعاملاتهم السريعة. ومن هنا يبرز أهمية وجود قواعد إجرائية بسيطة وقواعد للإثبات تتسم بحرية الإثبات مما يتطلب بيئة قضائية خاصة وقضاة مؤهلين بشكل خاص. لذلك، يمكن القول بأن وجود محاكم تجارية متخصصة سيكون له تأثير إيجابي على التنمية والاستثمار (**النعماني، ٢٠٠٢**).

سرعة الفصل في القضايا

تأتي أهمية المحاكم الإقتصادية من فكرة أنها تقوم بتقليص الوقت اللازم للتقاضي، وبالتالي التغلب على مشكلة البطء في نظر الدعاوى وأمد إجراءات التقاضي،

فيؤخذ على المحاكم العادية البطء في نظر الدعاوى وطول إجراءات سيرها ونظرها الأمر الذي يؤدي إلى إطالة أمد النزاع، وهو ما يعتبر مؤشراً إيجابياً للأداء، إذ تساهم المحاكم المتخصصة عموما في الفصل السريع في القضايا مقارنة مع المحاكم العادية التي تنظر كل أنواع القضايا بشكل عام، وهو ما لا يتفق مع القضايا التجارية التي لا تتحمل الإنتظار بقدر ما تتطلب السرعة، وذلك عن طريق إختصار الزمن المخصص للفصل في النزاع. يكمن الغرض الرئيسي لقانون المحاكم الاقتصادية في ضمان سرعة الفصل في النزاعات وتحقيق العدالة بطريقة فعالة، مما يضمن حقوق الأفراد ويعزز بيئة استثمارية ملائمة (**النعماني، ٢٠٠٢**).

دور القضاء المتخصص في التنمية المستدامة

أدت العوامل والتطورات الاقتصادية العالمية، وما صاحبها من تطورات قانونية وسياسية إلى ظهور صور جديدة لتدخل الدولة في كل جوانب الحياة، ونظراً لسرعة التطورات وتعقيدها فنياً ينعكس على تدخلات الدولة بأعمال وقرارات قيد تضر بعملية التطور والتنمية الشاملة **(مراد، ٢٠٢٢)**.

وهنا يتأكد الدور الذي يقوم به القضاء في عملية التنمية المستدامة، باعتباره هو حصن الحريات، فهو يلعب دور لا يمكن انكاره في مجال الإصلاح الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي.

المطلب الأول: أهداف القضاء الإداري في تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود إرادة وطنية مستقلة تتمكن من أحداث التغيرات المطلوبة، إلى جانب إدارة يتم من خلالها توجيه جهود الأفراد والجماعات والمجتمع ككل والاستفادة القصوى من الإمكانيات الموجودة لتحقيق أهداف عدة أهمها: (محمد منير حجاب، ٢٠٠٣، ٥٤-٥٥)

١. توطيد أسس المشاركة السياسية في صنع القرار على جميع المستويات.

٢. خلق بيئة ثقافية تعزز الإبداع وتمكن من تحقيق أقصى إمكانيات العطاء والتحقيق الذاتي.

٣. ضمان الأمن الشامل للأفراد والجماعات والمجتمعات.

٤. التخلص من التبعية والقضاء على جميع آثارها.

٥. تشكيل أسس إنتاجية ذاتية دائمة يساهم في تحقيق زيادة مستمرة في متوسط إنتاجية الفرد وتحسين جودة قدرات المجتمع.

٦. تأكيد أهمية ربط الجهد بالكفاءة.

٧. توفير الاحتياجات الأساسية وضروريات الحياة.

٨. تعزيز وتأكيد هوية المجتمع وحثه على تحقيق رسالته الحضارية والمضي قدماً في إسهامه الحضاري ضمن إطار انتمائه للجماعة الإنسانية الكبيرة.

المطلب الثاني: دور القاضي الإداري في حماية الاستثمار ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

الاستثمار بصفة عامة يشير ذلك إلى أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إنشاء المصانع والمباني وزرع الحقول وبناء الطرق والمشاريع الأخرى التي تساهم في زيادة الرصيد الاقتصادي للمجتمع (**أبو علي، ١٩٧٩**).

ولذلك تتنافس الدول المختلفة ومنها مصر في تهيئة مناخ استثمارها، ومنح التسهيلات والمزايا، والضمانات المتعددة لتشجيع وجذب الاستثمارات إليها لتشارك في عملية التنمية بها، وللحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله من أعباء ومخاطر المديونية الخارجية في الأجل الطويل، علاوة على تيسير الحصول على الفن الإنتاجي المتقدم المصاحب لهذه الاستثمارات، هذا فضلاً عن نقل المخاطرة وخفض تكاليفها، حيث أن الاستثمار يتحمل كل نتائج المشروع.

ويحتاج المستثمر سواء كان اجنبياً أو وطنياً إلى مناخ أمنٍ قانوناً وقضائياً، لكي يسهم بشكل فعال في تحقيق أهدف الاستثمار من تنمية مستدامة. (**خليل، ١٩٦١**).

القاضي الإداري مختص بجميع النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، وخاصة النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين التالية: ضمانات وحوافز الاستثمار - باستثناء القضايا المختصة بالدائرة الثانية - البنك المركزي والقطاع المصرفي والنقدي - سوق رأس المال - الإيداع والتسجيل المركزي للأوراق المالية - حماية حقوق الملكية الفكرية - حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية - حماية الاقتصاد الوطني من آثار الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الدعم والإغراق) - حماية المستهلك - الإشراف والرقابة على التأمين - التأجير التمويلي - التمويل العقاري - شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - شركات السياحة - باستثناء تراخيصها - الشركات التي تستقبل الأموال للاستثمار - تنظيم التوقيع الإلكتروني - قانون التجارة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا - التنظيم القانوني للرقابة على الأسواق والتداولات المالية غير البنكية، وقانون نظام هيئة قناة السويس - المناطق الاقتصادية ذات الطابع الخاص - النزاعات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والحفظ والمصادرة والتأميم والتقييم، والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام اتفاقية التجارة الدولية (**مجلس الدولة- محكمة القضاء الإداري، ٢٠٢٠: ٢٠٢١**).

المطلب الثالث: دور القاضي الاداري في حماية حرية التجارة ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تعرض القضاء الاداري في مصر لمبدأ حرية التجارة، في العديد من أحكامه التي أكد من خلالها على ضرورة احترام المبدأ، وأنه لا يمنع من تنظيم ممارسة

هـذه الحريــة أو تقييــدها للمصــلحة العامــة للدولــة، أو لضرورة ملحة.

فسلطة الادارة فـي المـنح والمنـع ليسـت مطلقـة، بـل يجب ان يكون تقديرها موضوعيًا عن التعسف بعيداً بما لا يخل بمبادئ العدل والمساواة التي كفلها الدستور.

ومـن ثـم يكـون دور القاضــي الاداري، فــي حمايـة التجار، ودعم البعد الاقتصادي على أساس مبدأ الموازنـة والتغليب للمصلحة التـي يحميهـاً للتنميـة المسـتدامة، قـائم القانون، مع مقتضيات الصالح العام، فيمـا تصـدره الدولـة مـن قـرارات تتعلـق بالجانـب الاقتصــادي، قـد تضـر بالمصـالح المحميـة قانونيـاً لاحـد المسـتثمرين، فيتـدخل القاضي لبحث غاية القرار وسببه، ويصدر على أثـر ذلـك حكمـاً بـرفض الـدعوي أو قبولهـا وإلغـاء قـرار الجهـة الإدارة.

المطلب الرابع: دور القاضي الاداري فـي المنازعـات الضريبية ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

الضريبة هي المبلغ النقدي الذي يلتزم به الأفراد دفعه إلى الدولة وفقاً لقواعد محـددة، اسـتناداً إلـى قـدرتهم علـى الدفع، بغض النظر عن الفوائد التـي يحصـلون عليهـا مـن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولـة وتُسـتخدم عائـدها لتغطية النفقات العامة.

والدولة في سبيبل فرضها للضرائب أو زيادة الموجود منها ليست مطلقة الحرية، إذ يجيب علـى الدولـة أن تؤخـذ في الاعتبار قدرة الاقتصاد الوطني علـى التحمـل وتحديـد الضـغط الضـريبي بمـا يحـافظ علـى العدالـة والاسـتقرار الاجتمـاعي والسياسـي، ممـا يجعـل أداء الضـرائب يعتمـد على النفقات الاستهلاكية دون الادخار الطوعي (**صـدقي، ١٩٧٠**).

ويلزم توافر مجموعة أمور، لكـي توصـف الضـرائب بأنها للتنمية، وسوف نجملها على النحو التالي: (**منـوفلي، ٢٠١٢**)

١- ينبغي اسـتهداف تعبئـة الفـائض الاقتصـادي وتوجيهـه نحو الأغراض التنموية.

٢- يجـب السـعي إلـى الحـد مـن الاسـتهلاك، خصوصـاً المتعلق بالضروريات غير الضرورية.

٣- ينبغي أن يكون الهيكـل الضـريبي مرنًـا ليتجـاوب مـع التغيرات الاقتصادية الجارية.

٤- ينبغـي أن يسـتهدف تغييـر نمـط الاسـتثمار، وكـذلك السعي إلى تقليل تفاوت مستويات الدخل

ويبرز دور القاضـي الإداري فـي كـل منازعـة تحـيط بالضـريبة المفروضـة، وتعبـر عـن الحالـة الخلافيـة بـين أطراف النزاع القائم بشأن الضريبة، إذا مـا قـرر الطـرف المدعي نقل هذا الحق إلـى سـاحات القضـاء، وقـد اختلـف الفقهاء حـول مـدلول المنازعـة الضـريبة، والتـي قصـرها فريق على عمليات الـربط والتحصـيل، بينمـا وسـع فريـق آخر فيها، حيث شملت كل ما يصـدر عـن الإدارة للقـانون الضريبي.

التحليل الرباعي البيئي لدور المحاكم الاقتصـادية فـي تشجيع الاستثمار

تتوسع مصر في الفترة الحالية في تعزيز دور المحاكم الاقتصـادية فـي تشـجيع الاسـتثمار وحمايـة المسـتثمرين وذلـك ضـمن جهـود الدولـة المصـرية لتحقيـق التنميـة الاقتصـادية الشـاملة وتنفيـذ رؤيـة مصـر ٢٠٣٠ وتحقيـق أهداف التنمية المستدامة، وفيه ضوء الدراسة السابقة نجـد أن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات تتمثل في:

نقاط القوة

هناك عدة نقاط قوة تدعم دور المحاكم الاقتصادية فـي تشجيعها للاستثمار وتتمثل في:

١- الإصلاح التشريعي في مصر وتعديل قـانون المحـاكم الاقتصادية لحماية حقوق المستثمرين.

٢- دعم المحاكم الاقتصادية للتنمية الاقتصادية.

٣- وجـود آليـة جديـدة لـدي المحـاكم الاقتصـادية لفـض المنازعات الاستثمارية والتجارية.

٤- المحـاكم الاقتصـادية تـؤدي إلـى سـرعة الفصـل فـي القضايا لتوفير وقت التقاضي.

٥- تم تعديل قانون المحاكم الاقتصادية وأدى إلى خلق بيئة اقتصادية فعّالة وملائمة لتحفيـز الأطـراف الاقتصـادية المختلفـة فـي السـوق علـى أداء واجباتهـا فـي جـو مـن الحرية والشفافية والعدالة.

٦- تمـت إصـلاح الدولـة المصـرية لكافـة القـوانين ذات الصلة بالاستثمار وبيئـة الأعمـال فـي مصـر، بمـا فـي ذلك إصدار قانون ضمانات وحوافز الاسـتثمار الجديـد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولوائحه التنفيذية.

٧- الاسـتقرار السياسـي يمـنح الثقـة للمسـتثمرين فـي أن القـوانين السـائدة لنشـاطهم والسـوق التـي يعملـون بهـا موثوق بها.

٨- تم إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقـم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في مصر، والذي ينص على إنشاء مركز خـدمات المسـتثمرين بالهيئـة العامـة للاسـتثمار وفروعها، لتبسيط إجراءات الاستثمار

٩- وجـود خطـة اسـتراتيجية للاسـتثمار ومسـتهدفات لقطاعات الاستثمار.

١٠-تمتلك مصـر العمالـة المصـريـة الشـابة والماهـرة وذات التكاليـف المنخفضـة، حيـث يكـون اسـتخدامها مـن جانـب المسـتثمر الأجنبـي والقطـاع الخـاص فرصـة عظيمـة للمنافسـة والربحيـة.

نقاط الضعف

١- صعوبة الدخول والخروج لسوق الاستثمار في مصر.

٢- بيروقراطية الجهاز الحكومي في استخراج التراخيص لإنشاء المشاريع الاستثمارية.

٣- نفقات النقل والقيود التجارية الحمائية، والمقاييس الفنية والصحية.

٤- غياب تفعيل القوانين والتشريعات عدم تفعيل الحوافز الخاصة والمنصوص عليها في المادة ١١ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مثل نسبة ٥٠٪ خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع. نسبة ٣٠٪ خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع ب. وجود تأخير في الحوافز الخاصة بمبادرة دعم الصادرات.

٥- اختلاف سعر الصرف وصعوبة عودة العملة الأجنبية للمستثمر مرة أخرى، وتحويلها للخارج.

٦- عدم التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية والقضائية.

٧- وجود بعض مظاهر الفساد في دور القضاء الاقتصادي.

٨- طول مدة إجراءات التقاضي في نظر الجرائم الاقتصادية.

٩- عدم تحديث البيئية التشريعية بالشكل الكافي لقانون المحاكم الاقتصادية والقوانين المرتبطة به.

١٠- عدم سعي الحكومة الحقيقي لإزالة كافة أوجه معوقات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقنين تشريعي يضمن تحقيا تل التنمية الشاملة المستدامة، وتعقب كافة الأشخاص اعتبارية كانت أو الطبيعة التى تخالف نصوص هذا التشريع، وتقديمهم لمحكمة قضائية متخصصة فى الفصل للمنازعات المدنية والجرائم التى يعوق تحقيا التنمية المستدامة.

١١- عدم ادخال مادة علمية لدراسة للقضاء المتخصص ودوره فى تحقيا التنمية المستدامة على طلاب الحقوق والشريعة والقانون بالجامعات المصرية.

الفرص

١- توفر كفاءات محدده وقوي عاملة مدربة بتكلفة منخفضة.

٢- البنى التحتية الموجودة في مصر تعتبر ميزة جاذبة للاستثمار.

٣- الموقع الجغرافي لمصر: عامل مهم في اعتبارها مركزاً اقليمياً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وأن تصبح مركز مهم مهما للتصنيع والاستثمار في كل القطاعات الصناعية والمشروعات ً الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا.

التهديدات

١- التشريعات الضريبية

٢- معدل النمو السكاني في مصر كبير.

٣- وجود سعرين للعملة المصرية مما يؤجل قرار المستثمر الأجنبي الاستثمار في مصر.

٤- عدم توافر العملة الأجنبية؛ حيث يحتاج المستثمر إلى تحويل أرباحه.

٥- زيادة حجم الديون الخارجية ناتجة عن تمويل الجزء الكبير من تحديث البنية التحتية من خلال اقتراض الأموال من الخارج، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة السنوية لخدمة هذه الديون.

ملامح عينة الدراسة

تم الاستعانة ببعض الخبراء المتخصصون وأعضاء من مجلسي الشعب والشيوخ، وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية، وبعض الصحفيون العاملين بالجرائد المحلية، وبعض رجال القانون، وممثلي لجمعيات رجال الأعمال وأعضاء من وزارة العدل والاقتصاد وبعض ممثلي لجان وضع القانون.

يتضح من جدول ١ أن الخبراء المتخصصون في مجالات الاقتصاد، المالية العامة، القانون التجاري، وباحثين قانونيين والذين بلغ عددهم حوالي ٩ خبراء، يمثلون نحو ١١,٢٥٪ من إجمالي عدد العينة والبالغة ٨٠ فرد، وبلغ عدد أعضاء مجلسي الشعب والشيوخ حوالي ٧ أعضاء، يمثلون نحو ٨,٧٥٪ من إجمالي العينة، هذا وقد بلغ إجمالي عدد أعضاء الأحزاب السياسية مثل حزب مستقبل وطن، حماة وطن، المؤتمر، حزب مصر القوية حوالي ٢٠ عضواً، يمثلون نحو ٢٥٪، وبلغ عدد الصحفيون في العينة حوالي ١٠ صحفياً، يمثلون نحو ١٢,٥٪.

ونظراً لأن المحامين يقومون بالدفاع عن مصالح أطراف المنازعات الاستثمارية، فكان لابد من تمثيلهم داخل العينة وبلغ عددهم حوالي ١٠ محامين، يمثلون نحو ١٢,٥٪، وبلغ عدد ممثلو جمعيات رجال الأعمال ووزارتي العدل والاقتصاد العاملين في وظائف الإدارة العليا والنيابة العامة حوالي ٨، ٩ ممثل، يمثلون نحو ١٠٪، ١١,٢٥٪ على التوالي، وأخيراً بلغ عدد أعضاء اللجان الذين شاركوا في مناقشة مشروع القانون حوالي ٧ أعضاء، يمثلون نحو ٨,٧٥٪ من إجمالي العينة.

جدول ١. ملامح عينة استطلاع الرأي

الفئة	العدد	%
الخبراء المتخصصون	٩	١١,٢٥
أعضاء مجلسي الشعب والشيوخ	٧	٨,٧٥
أعضاء الأحزاب السياسية	٢٠	٢٥,٠٠
الصحفيون	١٠	١٢,٥
المحامون	١٠	١٢,٥
ممثلو جمعيات رجال الأعمال	٨	١٠,٠٠
ممثلو وزارتي العدل والاقتصاد	٩	١١,٢٥
أعضاء اللجان الذين شاركوا في مناقشة مشروع القانون	٧	٨,٧٥
الإجمالي	٨٠	١٠٠,٠

المصدر: الدراسة الميدانية.

أهم نتائج الدراسة الميدانية

انطلاقا من أن هذه الدراسة هي دراسة قانونية واقتصادية، فإن لابد من معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن تنفيذ قانون المحاكم الاقتصادية، ومعرفة الوضع المستقبلي لتطبيق القانون.

وتحقيقا لذلك، قام الباحث استطلاع رأي عينة البحث. واتضحت نتائج الدراسة من خلال النقاط التالية:

١- المعرفة والرأي بالقانون ومصادره.

٢- فلسفة القانون.

٣- تصور العينة للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستترتب على تنفيذ القانون.

الرأي بالقانون

يمكن القول بأن معرفة الجمهور ووعيه بالقانون له من الدلائل التي توضح متابعة الجمهور بما تقوم به الدولة من مهام وسياسات في سبيل توجيه المجتمع، وفي هذا الصدد، أوضحت نتائج الاستبيان. ويبين جدول ٢، توزيع العينة حسب معرفتهم بقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية. حيث تبين أن جميع العينة على وعي كامل وتام بالقانون، وسمعوا عنه، ويعكس ذلك أن القانون يرتبط بمسائل مهمة تتعلق إما بطبيعة عملهم كأساتذة جامعيين متخصصين في مجال الاقتصاد والمالية العامة أو القانون، أو كمستشارين يفصلون في قضايا المنازعات الاستثمارية، أو كمفكرين واحد صحفيين يشرفون على صفحات الاقتصاد والمال، أو مهتمين بالشأن العام، وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال جدول ٣ والذي يبين مصادر معرفتهم بالقانون، وذلك حسب طبيعة العمل، مصادر شخصية، وأجهزة الإعلام حيث أن العينة هي من الجمهور الخاص المهتم بهذه القضية القومية، ومن المتابعين بالفكر والرأي في هذا الموضوع. لأن هذا القانون سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز القضائي في مصر، وبالتالي تشجيع الإقتصاد، وزيادة الاستثمار هذا وتولي الدولة التعامل مع وزارة التكنولوجيا مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في رقمنة المحاكم الاقتصادية في ظل توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة. حيث أن معرفة القانون حسب طبيعة عملهم بلغت نحو ٧٥٪، يليها المعرفة من أجهزة الإعلام المختلفة والتي مثلت نحو ١٥,٦٪، في حين قُدرت معرفة بعض الأشخاص عن طريق مصادرهم الشخصية نحو ٩,٤٪.

فلسفة القانون

يبين جدول ٤ فلسفة القانون من وجهة نظر العينة، وبحسب الدراسة النظرية للقانون تحددت أهم نقاط فلسفة القانون والتي تتمثل في توفير حماية وقائية تجاه أصول الاستثمار، ووضع مجموعة من القواعد التي تحكم المنازعات الاستثمارية وتحقيق الاستقرار. والاستقلالية للمحاكم الاقتصادية عن سلطات الدولة الأخرى ورجال الأعمال.

أما وفقا لعينة الدراسة، تبين أن معظم أفراد العينة والتي بلغت نسبتهم نحو ٦١,٢٥٪ أن تحكم الاستثمار عوامل موضوعية مثل توجهات المجتمع والقيم التي يتبناها، وأن القوانين الاقتصادية الواردة في المادة الرابعة من هذا القانون كافية لردع المخالفين لها، وتنظيم الاقتصاد،

جدول ٢. توزيع أفراد العينة بمدي معرفتهم بقانون المحاكم الاقتصادية*

الفئة	نعم يعرفون	
	العدد	(%)
الخبراء المتخصصون	٩	١١,٢٥
أعضاء مجلس الشعب والشيوخ	٧	٨,٧٥
أعضاء الأحزاب السياسية	٢٠	٢٥,٠٠
الصحفيون	١٠	١٢,٥
المحامون	١٠	١٢,٥
ممثلو جمعيات رجال الأعمال	٨	١٠,٠٠
ممثلو وزارتي العدل والاقتصاد	٩	١١,٢٥
أعضاء اللجان الذين شاركوا في مناقشة مشروع القانون	٧	٨,٧٥
الإجمالي	٨٠	١٠٠,٠

* تبين معرفة جميع فئات العينة بقانون المحاكم الاقتصادية.

المصدر: الدراسة الميدانية.

جدول ٣. توزيع عينة الدراسة حسب مصادر معرفة القانون

الاختيار	العينة	
	العدد	(%)
طبيعة العمل	٤٨	٧٥,٠
الإعلام	١٠	١٥,٦
مصادر شخصية	٦	٩,٤
الإجمالي	٦٤	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية.

جدول ٤. توزيع عينة الدراسة حسب رؤيتهم لفلسفة القانون

الاختيار	العينة	
	العدد	(%)
عوامل موضوعية	٤٩	٦١,٢٥
قبضة الدولة علي تسوية المنازعات	٢٣	٢٨,٧٥
الربحية وآليات السوق	٨	١٠
الإجمالي	٨٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية.

وأن الآليات التي أوجدها هذا القانون، مثل إنشاء هيئة تحضير المنازعات والدعاوي، سوف تؤدي إلى سرعة الفصل في المنازعات الاستثمارية، وبالتالي تشجيع الاستثمار في مصر، هذا ويأتي نحو ٢٨,٧٥٪ من رأي العينة بأن الفلسفة الأصلية لهذا القانون هي عودة قبضة الدولة على تسوية المنازعات الاستثمارية والتقليل من دور التحكيم والوسائل الأخرى للتسوية، وضع قواعد وأصول جديدة تؤيد وجود علاقة قوية بين الدولة والاستثمار.

في حين رأت نحو ١٠٪ من العينة أن الاستثمار في ظل الاقتصاد الحر، إنما يتحدد في الربحية وآليات السوق والعرض والطلب، مما يحد معرفة أفراد المجتمع بحقوقهم، والتزاماتهم الواردة في القوانين الاقتصادية المذكورة في المادة الرابعة من القانون.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تنفيذ القانون

تبين من الدراسة أن جميع فئات المجتمع ولاقتصاد الدولة، كل ذلك يستهدفه القانون لحمايته. وعلى حد تعبير أحد الحالات، ومنذ الأخذ بنظام السوق الحر، وصدور العديد من التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي والانفتاح على العام المنصوص عليها في المادتين الرابعة والسادسة من القانون، كان ينقص تلك المنظومة سياسة التحرير الاقتصادي تشريع صريح يقوم على إنشاء محاكم اقتصادية.

وبسؤال العينة عما هي العوامل العالمية وراء صدور هذا القانون؟ وجاءت الإجابة معظمها بتؤكد على أن صورة العالم تغيرت، وفي عصر العولمة تبدلت الأوضاع الاقتصادية، وتحولت الدول لأسواق كبرى مفتوحة لها حواجز بينها، وفي العالم المتقدم الآن أصبح الدماغ المؤسسات، وإنشاء الكيانات الاقتصادية الكبرى هو الطريق الأساسي لاختراق الأسواق والتأثير فيها، بشرط ألا يتحول الكيان الاقتصادي إلي الاحتكار يؤدي إلى المغالاة في الأسعار، واستغلال المستهلكين، والعالم تغير من اقتصاديات تدار بالأسواق وانهارت الحواجز وأصبح للعالم بشكل جديد.

النتائج

في السنوات الخمس الماضية، شهدت مصر اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار، مما أدى إلى تحسن في بيئة الاستثمار وتقليل العقبات التي كانت تعوقه، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها مصر في عام ٢٠١١ والاضطرابات السياسية التي تلاتها حتى عام ٢٠١٤. وقد أدى هذا إلى تقديم العديد من قضايا التحكيم ضد الدولة المصرية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات نحو جعل مصر وجهة استثمارية آمنة. وفي عام ٢٠١٥، أجرت الحكومة المصرية تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بهدف جذب استثمارات جديدة من خلال منح مزيد من الحوافز وتقديم ضمانات قوية للمستثمرين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل العقبات.

القانون يتضمن حوافز خاصة للمستثمرين في المشاريع الاستثمارية، حيث يُمنح تخفيض يصل إلى ٥٠٪ من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة لبعض القطاعات. ومع ذلك، يُشكل تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية في كثير من الأحيان تشوهاً في النظام الضريبي، ولذا يجب التعامل معها بحرص شديد باعتبارها وسيلة وليست هدفاً في حد ذاتها. وبالتالي، منح الإعفاءات الضريبية أو إلغاؤها على إطلاقهما كلاهما خطأ، بل يجب تحديد الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية من خلال دراسات دقيقة يتم على أساسها تحديد أنواع كل من الدخل والجهات والأنشطة المستحقة للإعفاء.

من بين أهم الضمانات القانونية لحماية الاستثمار الأجنبي والوطني، توفير قضاء متخصص وسريع لحل المنازعات المرتبطة بالاستثمار يأتي في المقدمة، بالإضافة إلى ضرورة وجود وسائل بديلة لحل هذه المنازعات مثل التحكيم التجاري والوساطة الاتفاقية. وتم اعتماد القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ م لإنشاء المحاكم الاقتصادية، وهي مختصة في النظر في المنازعات التجارية والاستثمارية، تلبيةً لمرحلة الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف تحرير التجارة ودعم الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين، بهدف إزالة العقبات التي تؤثر على كفاءة الأداء الاقتصادي وسرعة حسم الدعاوى الاقتصادية أمام القضاء. ورغم أن المحاكم الاقتصادية في مصر لديها خبرة لا تتجاوز سبع سنوات، إلا أنها نظرت في العديد من القضايا الاقتصادية الهامة.

التوصيات

١- مواجهة الفساد: حيث أن الهدف من تسوية المنازعات الاستثمارية هو حماية الاستثمار وخلق بيئة تنافسية وتحقيق أعلى كفاءة وتكافؤ فرص الدخول إلى الأسواق.

٢- رفع كفاءة الثقافة الاستثمارية: من خلال تقديم المعلومات من الجهات الرقابية، وتفعيل القوانين الاقتصادية، كذلك الدور الكبير لوسائل الاعلام في نشر الثقافة الاستثمارية وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبح لها متابعين كثيرة.

٣- استقلالية المحاكم الاقتصادية وعدم التأثير عليها من أصحاب النفوذ.

٤- تضافر جهود الجهات البحثية في زيادة الدراسات في هذا المجال للمساعدة إلي أفضل الطرق لتطبيق القانون.

٥- الاهتمام بالتحول الرقمي وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة للمحاكم الاقتصادية.

٦- الاهتمام بتهيئة الظروف المناسبة للتحول الاقتصادي ووضع أسس رقابية ومتابعة عن طريق الدولة لأنشطة الأسواق الحرة.

المراجـــع

أبـو علـي، محمـد سـلطان (١٩٧٩). مبـادئ الاقتصـاد التجميعي، دار النهضة العربية، القاهرة.

البنك الدولى، https://www.albankaldawli.org/

النعمـاني، عبـدالعزيز سـعد يحـي (٢٠٠٢). المركـز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر، دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة العربية.

حجاب، محمد منير (٢٠٠٣). الاعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

حداد، ريمون (٢٠٠٦). نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت.

خليـل، خليـل حسـن (١٩٦١). دور رؤوس الأمـوال الأجنبيـة فـي تنميـة الاقتصـاديات المتخلفـة، رسـالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

صدقي، عاطف (١٩٧٠). مبادئ المالية العامة.

مجلـس الدولـة، محكمـة القضـاء الإداري (٢٠٢٠:٢٠٢١). الحركـة القضـائية للسـادة أعضـاء محكمة القضاء الإداري.

مراد، أمنية علي حسانين (٢٠٢٢). دور القاضى الإدارى فى التنمية المستدامة، مجلة روح القوانين، ٣٤ : ٩٩.

منوفلي، عمر عبد العزيز (٢٠١٢). الموارد الاقتصادية فـي الولايـة الشـمالية وطـرق تفعيلهـا لتحقيـق التنميـة الاقتصادية، رسـالة دكتـوراه، كليـة الدراسـات العليـا، جامعة السودان.

Christophe Aguiton (2001). The world is Ours, Plon, paris.

الملخص العربي

دور المحاكم الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية

علي محمد عناني[١]، أيمن أحمد عبدالغفار[٢]، صلاح علي أبوالنصر[٣]، رجب محمد حفنى[٤]

١. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.

٢. قسم التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة أسوان، مصر.

٣. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة العريش، مصر.

٤. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

تهدف الدراسة إلى تحليل بيئة الاستثمار في مصر من خلال تشخيص وتقييم الوضع الاستثماري، واستعراض المؤشرات الدولية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي، إضافةً إلى أهمية دور المحاكم الاقتصادية في تعزيز الاستثمار. على الرغم من وجود مزايا تنافسية نسبية لمصر مقارنةً بالدول النامية الأخرى، إلا أنها تسعى دائماً لتحسين البنية التشريعية وتعزيز قوانين وحوافز الاستثمار. هناك عوامل تعيق استمرار دخول تلك الاستثمارات، مما أدى إلى تقلبات في مستوى الاستثمار. وبالتالي، تسعى الدراسة إلى استكشاف أهم المحددات الاقتصادية والقانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسليط الضوء على العقبات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر، بالإضافة إلى طرق التغلب عليها. تقوم الدراسة على منهجين رئيسيين: المنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات لتقييم تأثير التشريعات والمحاكم الاقتصادية على الاستثمارات، والمنهج الاستنباطي من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بتأثير دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار وصولاً إلى استنتاجات محددة. أظهر تحليل بيئي رباعي أجرته الدراسة على عينة من المهتمين بالقضية القومية هذه والذين يتابعون التطورات في هذا المجال، أن معرفة القانون حسب طبيعة عملهم بلغت نحو ٧٥٪، وأتت المعرفة من وسائل الإعلام المختلفة في المرتبة التالية بنسبة ١٥,٦٪، في حين كانت المعرفة المكتسبة من مصادر شخصية نسبتها ٩,٤٪.

الكلمات الاسترشادية: المحاكم الاقتصادية، التنمية المستدامة، الاستثمار الأجنبي، التحليل الرباعي البيئي.

REVIEWERS:
Dr. Ahmed I. Dahshan | ahmeddhshan@gmail.com
Dept. Econ. and Econ. Legislation, Fac. Law, Zagazig Univ. Egypt.
Dr. Salah ElDeen Fahmy | salaheldin.fahmy@yahoo.com
Dept. Econ., Faculty Commerce, AlAzhar University, Egypt.